200209 01-0001-R

C.C/4/1

حضرة الأستاذ نبيل بوحضف المحترم .

بعد انقضاء مدة شهرين على تاريخ انتهاء عمل هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين .

وبعد التعهد الذي قطعه الوزير فؤاد السعد رئيس الهيئة المذكورة . بإعداد التقرير النهائي عن عمل هذه الهيئة ورفعه إلى مجلس الوزراء في آخر شهر حزيران المنصرم .

وحتى تاريخه . لم يرشح غير الصمت والتعتيم . باستثناء النفي اليتيم الذي صدر عن النائب العام التمييزي القاضي عدنان عضوم لخبر تداولته الصحف عن إطلاق سراح ١٢ موقوفاً في السجون السورية بينهم جثة موقوف توفي في الأسر .

وهنا نطرح التساؤلات الآتية :

١- أين التقرير الموعود وما هو مصيره . وهل من حاجة إلى تشكيل لجنة للتقصي عن مصيره ؟

٢- ما هو الموقف الرسمي من حقيقة ما ذكر في وسائل الإعلام حول إطلاق سراح ١١ لبنانياً في السجون السورية بشكل غير معلن ؟ ألا يشكل التجاهل المشبوه من قبل الدولة الأرضية الخصبة للتجاذبات حول قضية إنسانية باتت مزمنة ؟

لقد دفع تقصير السلطات الرسميةاللبنانية عن القيام بواجباتها الأهالي إلى التوجه مباشرة إلى السلطات الرسمية السورية من أجل إطلاق سراح أبنائهم الأحياء والكشف عن مصير البقية . وتلقوا وعوداً إيجابية من السلطات إياها بالتقصي والإفادة في مهلة زمنية محددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر . إنّ في خطوة الأهالي هذه إدانة ميدانية لتقاعس السلطة اللبنانية عن تحمل مسؤولياتها عبر تركهم يقلّعون أشواك القضية بأيديهم .

أزاء التقصير الرسمي اللبناني عن تحمل مسؤوليّاته على كافة المستويات :

- نطالب الهيئة الرسمية برفع تقريرها إلى مجلس الوزراء فوراً .
- نطالب الحكومة بنشر هذا التقرير ووضع مضمونه موضع التنفيذ واتخاذ الإجراءات المترتبة عن ذلك في أسرع وقت ممكن .
- نطالب الدولة بإصدار موقف رسمي يوضح حقيقة الخبر حول إطلاق سراح اللبنانيين المذكورين من السجون السورية سيما أنّ أسماؤهم نشرت في الصحف اللبنانية ووكالات الأنباء الأجنبية .

إنّ إقفال ملف المفقودين والمخطوفين يستوجب العمل الجديّ للكشف عن مصيرهم سواء في لبنان أو في سوريا أو في سجون العدو الإسرائيلي . مع التأكيد على أنّ قفل هذا الملف يشكل تدعيماً للسلم الأهلي . وتكريساً لدولة القانون والمؤسسات والعكس صحيح .

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

وداد حلواني